



مكافحة الفساد في قطاع التعليم قبل الجامعي

أكتوبر ٢٠٢٠

تقرير ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

برج ١٠١ ، امتداد الأمل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

منذ تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي مقاليد الحكم رفع شعار "مكافحة الفساد"، وكانت عباراته واضحة لهيئة الرقابة الإدارية، حيث أطلق منظومة جديدة من العمل للحرب على الفساد والمفسدين وأصحاب المصالح ، مؤكداً أنه لن يقبل بالفسادين أو الفاشلين، وأن يطبق ذلك على أرض الواقع ، مصرّاً على أن يأخذ حق الدولة، ورافضاً كل أشكال النهب والفساد.

وفي هذا الصدد دعا الرئيس السيسي إلى تبنى إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد من مقر هيئة الرقابة الادارية ، وانتهت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد - المشكّلة بالقرار رقم ٢٨٩٠ لسنة ٢٠١٠، والمعدل بالقرار ٤٩٣ لسنة ٢٠١٤- من تنفيذ ما يقرب من ٩٩٪ من محاورها وأهدافها، حيث تمكنت هيئة الرقابة الإدارية من الارتقاء بمستوى أداء الجهاز الحكومي، وإرساء مبادئ الشفافية والنزاهة لدى العاملين فيه، وبناء ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، وتعزيز التعاون المحلي والإقليمي والدولي بجانب مشاركة منظمات المجتمع المدني.

وتأتى هذه الاستراتيجية تنفيذاً للمادة ٢١٨ من الدستور التي تنص على أن: "تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك، وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها بمكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون"

وتواصل مصر التقدم في مؤشر مدركات الفساد والذي تصدره المنظمة الدولية للشفافية وفي ذات الوقت تتضافر الجهود في علاقة تكاملية بين جهات حكومية لمزيد من مكافحة الفساد وتعميق مفهوم النزاهة، وتجيء الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والجهات ذات كتجربة جيدة ومؤثرة كون وزارة التربية والتعليم من أكبر الوزارات من حيث عدد منسوبيها، ومسؤوليتها الكبيرة في تربية النشء، مما يعمق الحاجة لكل ما يعزز الوعي بالنزاهة لدى منسوبيها (معلمين وموظفين وطلاباً).



وقد خطت وزارة التربية والتعليم خطوات لافتة في مكافحة الفساد ونشر ثقافة النزاهة لدى منسوبيها لعل أبرزها الخطوة التي اتخذها وزير التربية والتعليم بتشكيل لجنة مكافحة الفساد بديوان عام الوزارة والمديريات التعليمية تختص بإعداد الخطة التنفيذية الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالديوان العام والجهات التابعة لها. والتي تسعى للعمل على التكامل بين الوزارة والجهات الحكومية على اجتثاث الفساد، وحفظ الحقوق وقد تم إعداد خطة إستراتيجية بالشراكة مع أعضاء اللجنة لتعزيز قيم النزاهة، ومفهوم الشفافية لدى منسوبي التعليم العام، والإشراف على تنفيذ وتطبيق الأنشطة والفعاليات المشتركة في إدارات التربية والتعليم وفق جدول زمني يستهدف جميع مناطق ومحافظات الجمهورية، وقد حددت الوزارة الإدارات المعنية ذات الدور الأكبر في التوعية بالنزاهة وتعمل الوزارة على إعداد وتصميم برنامج توعوي شامل وتتولى اللجنة الإشراف على تنفيذه،

وفي هذا الصدد تسعى إدارة المتابعة لعقد شراكات مجتمعية مع الجهات ذات العلاقة من منطلق العمل التعاوني بينهما من خلال تنظيم اللقاءات وإقامة الندوات وإعداد الأدلة الإرشادية في إطار التعاون المشترك للعمل على توعية الموظفين وتنمية مفهوم الرقابة الذاتية لديهم، ويأتي ذلك ضمن الأدوار الوقائية قبل إرساء المحاسبية، وبما يلي تطلعات الدولة المصرية، بأن نكون أحد العناصر الفاعلة والمساهمة في الجوانب التنموية لبلادنا.

إشكالية الفساد في التعليم ما قبل الجامعي مقدمة نظرية

أظهرت الكثير من الدراسات التي أجريت خلال العقد الماضي التأثير السلبي للفساد على التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول، فقد لوحظ أنه يزيد من تكلفة الصفقات، ويقلل من كفاءة وجودة الخدمات، ويشوه عملية صناعة القرار، ويقوّض القيم الاجتماعية. ولذا فإن الدراسات التي تم إجراؤها حديثاً أكدت تأثير الفساد على توفير الخدمات- ومن ضمنها التعليم. وبالرغم من أنه يبدو من الصعب تقييم حجم الفساد في القطاعات المختلفة بطريقة دقيقة، فإنه يمكن افتراض كونها ظاهرة ليست بالهامشية، فالتعليم على سبيل المثال يتأثر بهذه الظاهرة بثلاث طرق:

- يتأثر التعليم من ناحية عن طريق الضغط الذي يمارسه الفساد على الموارد العامة، وبالتالي على ميزانية التعليم التي تمثل في أغلب الدول أكبر (أو ثاني أكبر) جزء من الإنفاق العام
- يؤثر الفساد على التعليم عن طريق تأثيره على تكلفة الخدمات التعليمية وحجمها وجودتها.



- يعد أثر الفساد في التعليم على وجدان وثقافة المعلمين والمتعلمين والأسر طويل المدى، وينعكس على أداء الأفراد والخريجين سلبا طوال حياتهم المهنية.

وفي الواقع، فإن حجم الميزانية المخصصة للتعليم والعدد الكبير للأفراد المشتركين في الأنشطة التعليمية والاحتكار الذي يمارسه التعليم الحكومي في أغلب الدول، ووجود علاقة تقديرية بين الموظفين الحكوميين والعامين في القطاع الخاص في مجال التعليم، كلها عوامل تؤدي إلى العديد من التعاملات بين الدولة - بصفتها راعية - وبين المواطنين، بشكل يتداخل تقريبا مع كل أسرة في المجتمع مما يجعل الفساد في هذه العلاقات ذو أثر هائل على التنمية والاستقرار الاجتماعي بالإضافة إلى الأثر الذي نتطرق إليه في التعليم.

ويعد الفقر ورواتب الموظفين الحكوميين المنخفضة من بين العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى الفساد، وبالتالي فإنه كلما زادت الدولة فقراً، زاد فيها معدل الفساد الأصغر، وهو الذي يمكن تعريفه على أنه فساد يصغر فيه حجم التعامل المالي وحجم ما يشتره. ففي الدول شديدة الفقر أحياناً ما يعتبر هذا النوع من الفساد تصرفاً طبيعياً أو طريقة متوقعة للحصول على الخدمات، على عكس الصور الكبيرة من الفساد التي يمكن رؤيتها في أي مكان، والتي توجد في الطبقات العليا من صناعة القرار في تركيبة القوى في المجتمعات المختلفة. ولكن الأبحاث الموجودة في هذا المجال، توضح أن للفساد أيضاً علاقات باستقرار النظم السياسية، والأطر القانونية الموجودة، وشفافية المعلومات المنشورة، ومعدل مسئولية الأفراد والمؤسسات، وكفاءة طرق الحكم المطبقة، وأهمية وخصائص المساعدات الأجنبية، وغيرها من العلاقات.

وتوضح المراجعة السريعة للأبحاث الموجودة في هذا المجال عدم توفر وثائق كافية تتعامل بطريقة شاملة ومنظمة مع الأوجه العديدة للفساد الموجودة في مجال التعليم، ولكنه من الواضح أنه يجب اعتبار الحرب ضد الفساد في دائرة التعليم أولوية قصوى لأنها لا تؤثر فقط على حجم الخدمات التعليمية وجودتها وكفاءتها، وبالتالي نتائجها، ولكنها تؤثر أيضاً على العدالة في التعليم وثقة الجمهور في نظم التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عبء الفساد المالي الذي يقاس بنسبة الدخل التي تستقطع من المواطن في هيئة رشاي أو تكلفة غير شرعية هي أكبر بكثير بالنسبة للأسر الأكثر فقراً من غيرها. وفي هذا الصدد يواجه المخططون التعليميون تحدياً كبيراً يتمثل في تطوير طرق مبتكرة لبناء نظم مؤثرة ومسئولة وشفافة قادرة على تقديم الخدمات بطريقة تتميز بالكفاءة والعدالة.



ونهدف في هذا الجزء من إلى فتح الباب لمناقشة الأخلاقيات والفساد في التعليم بهدف ايجابي هو تحسين صناعة القرار وإدارة النظم التعليمية واحترام رأى أصحاب المصلحة من أولياء أمور وطلاب ومدرسين ومديرين وغيرهم.

تعريف الفساد في التعليم

تعرف الأبحاث الفساد بطرق مختلفة، فيمكن تخيل أن الخواص الرئيسية للفساد في قطاع التعليم هي نفس خواصه في القطاعات الحكومية الأخرى، وفي هذه الحالة يمكن تعريفه على أنه "استخدام المنصب الحكومي للكسب الشخصي" وهو تعريف يغطي العديد من الأنشطة مثل المحسوبية أو طلب الرشوة أو محاولة الحصول عليها عن طريق الابتزاز أو محاباة الأقارب أو سرقة المال العام ... إلخ. ويوضح تعريف آخر مثير للاهتمام العلاقة بين السلوك الفاسد ونتائجه، ويصر على أهمية عامل الانتظام عن طريق تعريف الفساد على أنه "الاستخدام المنتظم للمنصب الحكومي في تحقيق مكاسب شخصية ينتج عنها تقليل جودة أو توفر الأموال أو الخدمات العامة". وعند تطبيق هذا التعريف على التعليم يمكن أن يؤدي إلى التعريف التالي للفساد: "الاستخدام للمنصب الحكومي أو الوظيفة في المؤسسة التعليمية، لتحقيق مكاسب شخصية تؤثر تأثيراً ذا بال على الحصول على التعليم أو جودته أو العدالة فيه". ويرى البعض أن مجرد تحقيق مكاسب مادية غير شرعية بغض النظر عن الأثر السلبي على التعليم من العاملين في المؤسسة التعليمية يجب أن يدخل في إطار الفساد في النظام التعليمي.

وتفرق بعض التعريفات بين الفساد الأصغر السابق تعريفه والفساد الكبير الذي يقع في حدود مجال الموظفين الحكوميين ذوي المناصب العليا والسياسيين الذين يصنعون القرارات التي تتضمن عقوداً أو مشاريع كبرى (مثل قرارات طباعة الكتب، أو اختيار المؤلفين أو دور النشر التي تصل تكاليفها في المدارس المصرية إلى أكثر من مليار جنيه). وعند تطبيق هذا التعريف على مجال التعليم سوف يعني التمييز بين الموظفين الذين يمارسون الفساد الكبير بسبب مناصبهم الكبيرة في إدارة القطاع التعليمي (وبالذات المناصب المتعلقة بالمساعدات الأجنبية حيث يمكن للمبالغ الكبيرة من المال أن تغري بالسلوك الفاسد) وبين هؤلاء المتورطين في الفساد الأصغر بسبب تأثيرهم المحدود على إدارة النظام التعليمي وبالذات مواردها المالية كالمعلمين. ويمكن هنا توضيح أن الفساد الكبير يوجد على الأرجح على المستوى القومي، ولكن في حالة النظم التعليمية اللامركزية يمكن أن يتورط فيه أفراد على المستويين القومي والمحلي. ويسري هذا أيضاً على الدول التي توجه فيها المساعدات الأجنبية إلى المستوى المحلي.



وإحدى المشاكل التي يمكن أن تظهر عند دراسة الفساد في التعليم هي معرفة الفرق بين السلوك الفاسد والسلوك النزيه بسبب أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية في فهم الفساد. فأحد الأمثلة التي تحتاج إلى النظر والتحليل في التفرقة بين الفساد والنزاهة هي مثلاً: الأولوية في القبول لأبناء خريجين مؤسسة تعليمية بعينها أو تعيينهم بها، فهل يعتبر هذا فساداً أم اعترافاً بحق العاملين في المؤسسة التعليمية؟ فهناك على الأرجح منطقة غير واضحة بين الحق الذي يؤمن به البعض وبين الفساد أحياناً، وتكمن المشكلة في تحديد هذه المناطق بين الاثنين وعلينا تحديدها، في إطار من الشفافية وعدم السرية.

يمكن لجميع مجالات التخطيط والإدارة أن تتأثر بظاهرة الفساد، وبالتحديد نظم المعلومات وبناء المدارس والتوظيف والترقيات (بما فيها نظم الحوافز) وتعيين المعلمين وتوريد التجهيزات والكتب المدرسية وتوزيعها وتوزيع المصاريف الخاصة (كالإعانات المالية). والامتحانات والشهادات والأنشطة التي تمارس خارج المدرسة وغيرها. ولكن الفرص لممارسة الفساد في هذه المجالات ليست متساوية ولا تتضمن نفس الأشخاص ولا تحدث بنفس درجة التكرار وليس تأثيرها العام على عمل النظام التعليمي بنفس القوة، سواءً كان هذا التأثير متعلقاً بالتكاليف المادية أو الإنسانية أو كفاءة النظام أو بالآثار الضارة للفساد على القيم الأخلاقية. ولهذا فإنه من المفيد أن يتم تطوير تدريجي عن طريق الملاحظة لتقسيم المجالات الرئيسية التي يمارس فيها الفساد في التعليم حيث يمكن لإعادة تنظيم النظام الإداري المساعدة في علاج هذه المشكلة.

وعند تقسيم المجالات الرئيسية في التخطيط والإدارة التي تحتوي على فرص لممارسة الفساد في التعليم نجدها تتمثل في أنواعاً عديدة من الممارسات الفاسدة التي يمكن أن تظهر، مثل المحسوبية وتجاوز المعايير والاختلاس وغيرها، بجانب التأثيرات الممكنة لهذه الممارسات على الوصول للموارد والجودة والعدالة والأخلاقيات. ففي جميع الحالات يمكن بالطبع أن يكون للممارسات الفاسدة تأثير سلبي على الأخلاقيات (بمعنى تعلم الأطفال القيم والسلوكيات الأخلاقية). ويمكن توضيح فرق آخر بين الآثار المباشرة وغير المباشرة للفساد، فيمكن على سبيل المثال توقع التأثير المباشر على جودة التعليم في حالة الممارسات الفاسدة في مجالات التوظيف والترقيات وتعيين المعلمين، بجانب تصرفاتهم، وإن كان للممارسات المذكورة لاحقاً في مجالات كبناء المدارس وتوريد التجهيزات والطعام والكتب المدرسية وتوزيعها تأثيراً غير مباشر على الجودة.

كيفية قضت الوزارة على الفساد



أولاً: أصدر الدكتور طارق شوقي، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، قرارًا وزاريًا بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم (٦٤) لسنة ٢٠١٦ بشأن مكافحة الفساد بديوان عام الوزارة، والمديريات التعليمية، وذلك في إطار الإجراءات التي تتخذها وزارة التربية والتعليم لمكافحة أي صورة من أشكال الفساد الإداري والمالي.

ونص القرار على أن يكون تشكيل اللجنة برئاسة الدكتور أحمد الجيوشي نائب الوزير للتعليم الفني، والدكتور محمد عمر مدير صندوق دعم المشروعات التعليمية، نائبًا للرئيس، وتضم الأعضاء كل من: رئيس قطاع التعليم الفني والتجهيزات، والدكتور رضا حجازي رئيس قطاع التعليم العام، والدكتور صلاح غنيم مدير الأكاديمية المهنية للمعلمين، واللواء يسرى عبدالله مدير هيئة الأبنية التعليمية، والمستشاران القانونيان بالوزارة، والمشرف على الإدارة المركزية لشؤون مكتب الوزير، وياسر عبدالعزيز المشرف على الإدارة المركزية للتعليم الثانوي والخاص والدولي والمعاهد القومية، ورئيس الإدارة المركزية للأمن، ورئيس الإدارة المركزية للمتابعة وتقويم الأداء، ومدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية، ومدير عام الإدارة العامة للتوجيه المالي والإداري، ونقيب المعلمين، ونقيب الاجتماعيين، ورئيس المجلس الأعلى للأمناء والآباء والمعلمين.

وقد أضاف القرار اختصاصات أوسع للجنة، ومنحها سلطة المتابعة والإشراف على المدارس الدولية والخاصة واللجان المشكلة لهذا الشأن على مستوى الوزارة والمديريات التعليمية؛ وذلك لزيادة الرقابة عليها.

ومن أشهر الوقائع التي كشفتها اللجنة

- إحالة رئيس قسم شئون الطلبة بمديرية التربية والتعليم بمحافظة القليوبية للمحاكمة التأديبية العاجلة، لما نسب إليه من التلاعب والتزوير في بيانات النجاح لـ ٤ طلاب في امتحانات شهادة إتمام دراسة الثانوية العامة.
- القبض على كل من مديرة التعليم الخاص بإدارة العبور التعليمية التابعة لمديرية التربية والتعليم بمحافظة القليوبية، ومسئول الأمن بذات الإدارة ومدير عام بأمن وزارة التربية والتعليم، وأخران هم كل من محاسب إحدى المدارس الخاصة الدولية بمدينة العبور، وصاحبة مكتب خاص تعمل في مجال تخليص الإجراءات، وذلك لطلب المتهمين من الأول حتى الثالث لمبلغ ١,٤ مليون جنيه على سبيل الرشوة، وحبسهم على حوالي ٧٠٠ الف جنيه من إجمالي قيمة مبلغ الرشوة المتفق عليه مع المتهم الرابع وبوساطة المتهم الخامس



مقابل قيامهم بنهو إجراءات زياده كثافة الطلاب بفصول القسم البريطاني بالمدرسة وتعديل بعض التقارير الصادرة عنها بالمخالفة للوائح المنظمة، وكذلك معاونتهم في الحصول على ترخيص إنشاء فصل للقسم الأمريكي، وبعرض المتهمين علي النيابة العامة المختصة قررت حبسهم جميعاً علي ذمه التحقيقات.

- القبض على مدير عام الشؤون المالية والإدارية بمديرية التربية والتعليم بمحافظة القليوبية، ومدير إدارة المشتريات السابق لتسهيلهما استيلاء شركة مقاولات خاصة على مبلغ ١,٥ مليون جنيه من قيمة الأعمال التي تنفذها ببعض المدارس التابعة لمديرية التربية والتعليم بالقليوبية .

- القبض على مستشار وزير التربية والتعليم لتنظيم الحفلات والعلاقات العامة المدعو أحمد صابر لانتحاله صفة المستشار الإعلامي لوزارة التربية والتعليم واستغلال المنصب المزعوم في الحصول على منافع مادية وعطايا عينية تقدر قيمتها بحوالي ٥ ملايين جنيه من أحد المواطنين، وذلك بعد ان ادعى قدرته على التدخل لدى بعض الجهات القضائية لحفظ احدى الدعاوى الخاصة لصالح المواطن، وكانت أسفرت تحريات الرقابة الإدارية وفقا لبيان رسمي صادر عن الهيئة اعتياد المتهم استخدام صفة المستشار الإعلامي لوزارة التربية والتعليم للنصب على العديد من المواطنين الراغبين في انهاء مصالحهم، وبتقنين الإجراءات القانونية تم ضبط المتهم وجارى التحقيق معه حاليا بمعرفة النيابة العامة

- القبض على مدير مديرية التربية والتعليم بإحدى المحافظات؛ لتقاضيه مبالغ مالية على سبيل الرشوة من مدير مدرسة ثانوي صناعي، مقابل عدم إرساله لجان المتابعة للتفتيش على المدرسة، وسماحه باستمرار مدير المدرسة في وظيفته.

الآليات التي اتخذتها الوزارة

١- التقيد بالسياسة الإدارية وهو مرتبط بمتابعة تنفيذ الدوائر الإدارية للتعليمات والقرارات المختلفة حسب اختصاص كل منها، مما ساعد على عدم ترك المجال للتفسيرات الذاتية التي كان ينتج عنها سوء تنفيذ التعليمات، كما عمل على توزيع المسؤوليات والاستخدام المناسب للموارد الاقتصادية والعمل على ترشيد طرق الصرف والحرص على عدم التبذير أو الإسراف في هذه الموارد واستخدام الكميات المناسبة منها بأقل التكاليف الممكنة مما ادي الي تقليل الفساد في تلك المنظومة.



- ٢- تفويض الصلاحيات من المدراء لبعض الموظفين والادارة بالأهداف ، ومنها وضع مجموعة أهداف وربطها بمعايير رقابية تعتمد على وجود مسئوليات مشتركة بين المدراء والموظفين.
- ٣- اعتماد الوزارة توقيع أقصى العقوبات على مخالفتي القوانين .
- ٤- التوعية المجتمعية لهذه الظاهرة الخطيرة، ومدى تأثيرها على المجتمع والأفراد، وتنمية دورهم في مكافحتها والقضاء عليها.
- ٥- تخصيص مكافئة مالية لمن يقوم بالتبليغ عن حالات الفساد.
- ٦- عقد ندوات دينية وتوعوية في الدوائر الحكومية، والمدارس، والجامعات، والقنوات المرئية والمسموعة تحت المواطنين للتخلص من الفساد الإداري، ودعمها بالقصص والعبر من الأقوام الفاسدة السابقة وما حل بها.
- ٧- تشكيل لجنة مخصصة في كل دائرة للإصلاح الإداري، ودراسة الواقع الإداري، وسلوك العاملين لمحاربة الفساد وقت اكتشافه.
- ٨- تعيين القيادات الشابة النشيطة، المؤمنة بالتطوير والتغيير، ذات الكفاءة والمؤهل والخبرة العلمية في مجال العمل. وضع الشخص المناسب في المكان المناسب
- ٩- اعتماد الوزارة علي الكتاب الاليكتروني في المرحلة الثانوية والذي ادي بدوره الي وقف اهدار المال ومنع التلاعب في أسعار طباعة الكتب
- ١٠- اعتماد الوزارة علي دفع كافة المبالغ المالية عن طريق الدفع الاليكتروني مما قلل عمليات الفساد الصغيرة التي تحدث عن طريق صرف الأموال المباشرة
- ١١- اعتماد الوزارة علي اسناد المشروعات الخاصة بالبناء الي الهيئة الهندسية للقوات المسلحة للأشرف والاستلام مما ادي الي منع الفساد في تلك العملية
- ١٢- اعتماد الوزارة سياسية الشمول المالي والمتعلقة بصرف الشيكات البنكية.